الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.20

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
1 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

وفيما بعد: السيد إيزيرارن ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

(ج) دور المرأة في التنمية (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63151X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٧.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/69/223)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (تابع) (A/69/204 و A/69/392؛ A/C.2/69/2)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/69/331 و A/69/392؛ A/C.2/69/2)

(ج) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/69/156 و A/69/392؛ A/C.2/69/2)

١ - السيد تامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن بلاده تعطي الأولوية العليا للقضاء على الفقر وللتنمية المستدامة في خطتها الوطنية الخمسية السابعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وحشدت حكومته كل الموارد المتوفرة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والخروج في نهاية المطاف من حالة بلد من أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. وقد نما الاقتصاد بمعدل ٨ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية وانخفض معدل الفقر إلى أعلى بقليل من ٢٠ في المائة. ومع ذلك، لن يتم تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ويمكن أن تُرحَّل إلى أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع بقاء القضاء على الفقر الأولوية العليا. وأوضح أن النجاح في تنفيذ الخطط الإنمائية في أقل البلدان نمواً، من قبيل بلده، يتطلب دعماً معززاً ويمكن التنبؤ به، من جانب المجتمع الدولي من خلال شركاء التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والقطاع الخاص.

٢ - السيدة بياجي (رواندا): قالت إن الاحتفال مؤخراً باليوم الدولي للقضاء على الفقر كان تذكيراً بأن الفقر يشكل أحد أكبر التحديات العالمية في هذا العصر. وقد تم بالفعل خفض معدل الفقر المدقع إلى النصف عالمياً منذ بداية الألفية، غير أنه في أفريقيا، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي، لم يشهد انخفاضاً كبيراً. ولكي يتحقق تقدم حقيقي، يتعين أن نفهم أبعاد الفقر المختلفة والأسباب الكامنة خلفه في مختلف المناطق. ولابدّ من توجيه مزيد من الانتباه إلى بناء القدرات على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمعات المحلية، ومساعدة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والتمكين من الحصول على الخدمات والعمل اللائق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعتبر ضمان توفر ميزة مقارنة لدى المجموعات الضعيفة والحفاظ على إمكانية الحصول على التمويل الدولي عنصرين لا غنى عنهما لخلق فرص العمل ولاسيما في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، يمكن لتمكين المرأة بحيث تصبح مساهماً أساسياً في الاقتصاد أن يعطي نتائج ملموسة في مجال القضاء على الفقر.

٣ - وتابعت قائلة إن رواندا، على الرغم من التدمير الكامل لنسيجها الاجتماعي والاقتصادي نتيجة الإبادة الجماعية المرتكبة ضد قبائل التوتسي، وبغض النظر عن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، نجحت في مواصلة النمو الاقتصادي منذ بداية الألفية وفي إخراج أكثر من نصف مليون من الناس من دائرة الفقر. وهي تعتزم الاستمرار في خفض الفقر، من ٥٠ إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٨، وذلك من خلال الجمع بين زيادة الإنتاجية الزراعي وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية. وإضافة إلى الموارد الداخلية، سيكون للمساعدة الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية أثر حاسم في إقامة الهياكل الأساسية الجديدة وفي مشاريع التصنيع والطاقة.

٤ - رئيس الأساقفة أوزا (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الالتزامات الشجاعة من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المقترحة للتنمية المستدامة تعتبر أدوات هامة لوضع الاستراتيجيات وقياس النتائج شريطة أن تستند السياسات إلى الأدلة والتجربة المعاشة. أما الحلول الجاهزة الصنع التي تُفرض من الخارج فإنه ليست دائماً مجردة من النكهة الإيديولوجية. وينبغي أن يُستلهم النضال من أجل القضاء على الفقر من روح التضامن وليس من بقاء الأصلح وأن يتم في هذا السياق تجنب النماذج الاقتصادية التي تعزز عدم المساواة وتهمش الذين لا يتمتعون إلا بما قلّ من الإمكانيات. فالمد الصاعد لا يرفع دائماً جميع الزوارق إذ أنه لا يرفع في بعض الأحيان إلا اليخوت وهو يبقي بعض السفن طافية ويغرق السفن الباقية.

٥ - وتابع قائلاً إن المشاركة هي دواء الإقصاء. وفي كثير من الأماكن، تتعرض النساء للعنف والتمييز ويفتقرن إلى إمكانية الحصول على التعليم. وكثيراً ما يؤدي الفقر إلى مضاعفة عدم المساواة. ويعني القضاء على الفقر أكثر من مجرد زيادة كمية النقود التي يعيش عليها شخص ما في اليوم الواحد. فهو يعني أيضاً المساواة بين جميع الأفراد والمجتمعات في الحصول على الفوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية التي، وإن لم تكن ملموسة دائماً، فإنها تساهم في التطوير الحقيقي للفرد ككل ولجميع الشعوب.

٦ - السيدة بارث (منظمة العمل الدولية): قالت إن العمل اللائق يبقى السبيل الأفضل لتجنب الفقر، وتعتبر سياسات الأجور السليمة إحدى الطرق الأكثر بساطة ومباشرة لمنع ارتفاع الفقر المرتبط بالعمل. ومع أن الأمر يعود لكل بلد في تحديد مستوى الأجور السليم، فإن منظمة العمل الدولية يسرها أن ترى أن العمل اللائق والحد الأدنى الحماية الاجتماعية أدرجا في أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها فريق العمل المفتوح العضوية. واختتمت قائلة إن الفقر ليس مجرد مشكلة يعاني منها الفقراء، وأن خطة العمل اللائق التي تأخذ بها منظمة العمل الدولية توفر نموذجاً يتسم بالكفاءة لبلوغ اقتصاد عالمي مستقر ومزدهر وشامل للجميع.

٧ - السيد ريختر (مراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن شمول الجميع ينبغي أن يكون ركيزة مركزية من ركائز جهود القضاء على الفقر. فالافتقار إلى هذا الشمول كثيراً ما يشكل حاجزاً أساسياً يعترض سبيل التوصل إلى نتائج إنمائية إيجابية بالنسبة للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً. ولا يمكن لأولويات السياسات التي عرضها تقرير الأمين العام أن تنجح بالكامل إلا إذا رافقها تمكين المجموعات المهمشة والسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة.

٨ - وأشار إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة فقال إنه تبنى مخلصاً الفكرة القائلة إن خطة التنمية الجديدة ينبغي ألا تترك أي شخص يتخلف عنها. وهناك عدد من الأمور التي يمكن فعلها للوفاء بالوعد المتمثل في إقامة عالم يقوم على الإنصاف وشمول الجميع، وهو الوعد الذي قطعه العالم على نفسه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وهناك حاجة إلى إدراج المهاجرين في غايات من قبيل حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. كما يمكن مضاعفة الإمكانات الإنمائية المتعلقة بالهجرة من خلال سياسات تروج للاعتراف بالمهارات وإمكانية نقل استحقاقات الأمن الاجتماعي وتخفيض تكاليف توظيف اليد العاملة ورسوم التحويلات المالية. وأعرب عن أمله في أن تواصل الجمعية العامة التسليم بأن قدرة الإنسان على التنقل ينبغي أن تغطى على نحو كاف في سياق وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - السيد ماديوالي (مراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن قال إن أحد جوانب القضاء على الفقر الهامة يتمثل في ضمان حماية المكتسبات واستدامتها. بناء القدرة على الصمود لدى المجموعات الهشة أمام الكوارث والطوارئ يشكل جانباً أساسياً من جوانب هذا العمل. فالفقراء هم الأكثر ترجيحاً من حيث العيش في مناطق معرضة للأخطار من قبيل السهول المعرضة للفيضانات والمستوطنات العشوائية والأراضي المتدهورة. وقد دلل الزلزال في هايتي عام ٢٠١٠ والجفاف في جيبوتي عام ٢٠١١ على قدرة الكوارث على إنزال نكسة بجهود القضاء على الفقر، فكلا الكارثتين أعادتا الفقر إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠١.

١٠ - وتابع قائلاً إن أهداف التنمية المستدامة الموضوعة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي ألا تكرر إخفاق الأهداف الإنمائية للألفية في التصدي لعوامل المخاطرة تلك. وأعرب عن ارتياح وفده لملاحظة الصيغة الخاصة بموضوع الحد من مخاطر الكوارث تعرض للظواهر المتطرفة المتصلة بتغير المناخ والمدرجة في الغاية ١-٥ في تقرير فريق العمل المفتوح العضوية. وينبغي الاحتفاظ بهذه الغاية بكاملها، كما أن الحد من مخاطر الكوارث، والصمود أمامها، ينبغي أن يعمما على النص كله. كما أعرب عن أمله في الإبقاء على الغايات المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات الأساسية وبتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في تقرير الأمين العام التجميعي.

١١ - السيد دي لوز كراجورجيادس (مراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إنه يود أن يلفت الانتباه إلى احتياجات العاملين في الشؤون الإنسانية في الميدان. وتتمثل رسالة منظمته الأساسية في مساعدة الأشخاص المنكوبين، بما في ذلك ضحايا الكوارث الطبيعية واللاجئين. وتنشط المنظمة في ١٢٠ بلداً وتعمل على زيادة أنشطتها بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من قبيل أطباء بلا حدود. وأعرب عن تأييده لمبادرات الأمين العام لحماية الصحفيين الذين يؤدون وظيفة هامة في توفير المعلومات عن الحالات الإنسانية الناشئة. وأضاف إن ذراع منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، منظمة مالطة الدولية، قد بدأت لتوها، بالاشتراك مع الرابطة الفرنسية لمنظمة فرسان مالطة، في تقديم المساعدة لمكافحة وباء إيبولا في غينيا وليبريا. واختتم مشدداً على أن العرق والدين ليسا بذي بال عندما يتعلق الأمر بالمعاناة الإنسانية.

١٢ - تولى السيد إيزيرارن (المغرب)، نائب رئيس اللجنة، رئاسة الجلسة.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/69/95-E/2014/81 و A/69/270 و A/69/392؛ A/C.2/69/2)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية (A/69/170)

١٣ - السيد أشاريا (وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، فقال إنه على الرغم من وجود زيادة معتدلة في النشاط الاقتصادي في كثير من أقل البلدان نمواً، فإن قلة فقط من هذه البلدان تمكنت من بلوغ الهدف المتمثل بنسبة ٧ في المائة والذي وضعه برنامج عمل اسطنبول. فنصف السكان في أقل البلدان نمواً يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار

في اليوم الواحد، علماً بأن هذه البلدان هي الأشد تعرضاً للصدمات الاقتصادية والمناخية والبيئية. ويعتبر تفشي مرض إيبولا مؤخراً تذكيراً قوياً بأنواع الهشاشة التي يمكن أن تشكل انتكاسة في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الثمانية المحددة في برنامج العمل.

١٤ - وتابع قائلاً إن ذلك التقدم المحرز كان متفاوتاً بالفعل. ففي حين أن الحصول على الهواتف النقالة يستمر في النمو فإن تكلفة الحصول على الطاقة الحديثة لا تزال مرتفعة بصورة غير طبيعية. ومع أن نقص التغذية قد تراجع فإنه لا يزال يشكل مشكلة كبرى بسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية. وشهدت التجارة توسعاً متواضعاً، غير أن هذا التوسع تركز في مناطق لا تحقق إلا قيمة إضافية منخفضة، كما كان محتواه التكنولوجي منخفضاً. وقد ارتفع التسجيل في المدارس غير أن معدلات إنهاء صفوف الدراسة تراجعت. وهناك تحسن في مؤشرات الصحة، غير أن الاحتياجات المتعلقة بالسكن الذي يمكن تحمل تكلفته وبمياه الشرب وبفرص العمل اللائق لا تزال حادة.

١٥ - واستطرد قائلاً إن المؤشرات الأولية تفيد بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت في عام ٢٠١٣، مما يعود في جانب كبير منه إلى الإعفاء من الديون الممنوح إلى ميانمار، فإن من المتوقع أن تكون المعونة المبرمجة المقدمة للبلدان قد انخفضت بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وأدت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للإعفاء من الديون، إلى خفض أعباء الديون، غير أن التعرض لعبء الديون سيرتفع مع تلقي أقل البلدان نمواً لمزيد من القروض غير التساهلية. ويبقى التقدم هشاً في الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية في أقل البلدان نمواً، ويستمر فيها الافتقار إلى صوت مسموع في أوساط الحوكمة العالمية.

١٦ - وأضاف إن مكتبه في عام ٢٠١٤ واصل العمل على مواجهة هذه التحديات. وسيكون القضاء على الفقر موضوع التقرير الرئيسي الذي يصدره مكتبه. وأوضح أن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية كان لها جميعاً مساهمتها في تنفيذ برنامج اسطنبول، كما واصلت أقل البلدان نمواً جهودها لتعميم البرنامج في استراتيجياتها الإنمائية. ومع ذلك، ومع أن هناك زيادة في تعبئة الموارد الداخلية، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض الاستثمار في القدرات والهياكل الأساسية الإنتاجية. ودعا إلى التنفيذ الكامل للاتفاق على الوصول إلى الأسواق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر وزراء منظمة التجارة العالمية في بالي عام ٢٠١٣، وإلى نقل قدر أكبر من موارد "المعونة مقابل التجارة" إلى أقل البلدان نمواً. وأعرب عن الامتنان لتركيا لدعمها السخي لعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى والمعني بمصرف التكنولوجيا المقترح. وأكد أن تعميم شواغل أقل البلدان نمواً سيكون حاسماً في إنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - وعرض تقرير الأمين العام عن تعزيز نظم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً (A/69/270)، فقال إن هذا الاستثمار يغطي أكبر تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نمواً، غير أنه موجه بصورة غير متناسبة نحو استخراج الموارد الطبيعية. وقد بذل كثير من أقل البلدان نمواً جهودا قوية لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بتحرير سياسات الاستثمار الداخلية، والمشاركة في الهيئات والاتفاقات التجارية الدولية، وتوفير خدمات الاستثمار والإعفاءات الضريبية. كما يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالمساعدة الإنمائية الرسمية لمشاريع الهياكل الأساسية، وترتيبات الوصول التفضيلي إلى الأسواق، والمبادرات الدولية والإقليمية من قبيل الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار التابعة

للبنك الدولي والتي تقدم تأميناً للاستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية في البلدان النامية.

١٨ - وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن أقل البلدان نمواً تلقت أقل من ٢ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ويتعين على البلدان نفسها أن تقيم حوكمة أفضل لهذا الاستثمار وأن تعمل على الدخول في سلاسل القيمة العالمية. كما يمكنها أن تنظر في تقديم مساعدة في رأس المال وتوفير التأمين ضد المخاطر السياسية على المستوى المحلي. وينبغي تقديم الدعم للتفاوض على العقود مع المستثمرين الأجانب. ومن عوامل التشجيع المبادرة المعلنة في هذا الصدد في قمة مجموعة السبع دول في حزيران/يونيو ٢٠١٤. ويقترح تقرير الأمين العام إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار مكرس للأقل البلدان نمواً ويمكنه أن يقدم هذا الدعم بالإضافة إلى العمل كمستودع مشترك للمعلومات وإلى توفير الدعم الاستشاري لحل المنازعات، وتيسير مخاطر التأمين بالتعاون مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

١٩ - وانتقل إلى عرض تقرير الأمين العام عن الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/69/170)، فقال إن كون بلد ما غير ساحلي يضعف مشاركته في التجارة الدولية، ويحد بالتالي من آفاق التنمية المستدامة لديه. ومنذ اعتماد برنامج عمل ألماتي، سجلت البلدان غير الساحلية أسرع وتائر النمو غير أن التقدم كان متقلباً ومتفاوتاً. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت معاناة هذه البلدان من الافتقار إلى تنوع الصادرات، وضعف القدرة الإنتاجية، وارتفاع تكاليف النقل. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت في بعض المؤشرات الاجتماعية، فإن مستويات الفقر لا تزال مرتفعة ولا تزال فرص الحصول على عمل لائق غير متوفرة. ولا يزال نصف البلدان غير الساحلية عالقاً في الشريحة الأدنى من شرائح مؤشر التنمية البشرية.

٢٠ - وتابع قائلاً إن هناك تقدماً تحقق فيما يتعلق بتيسير النقل العابر على حدود البلدان النامية غير الساحلية. ففي أسيا، وبالإضافة إلى الاتفاقين الحكوميين الدوليين بشأن شبكة الطرق الرئيسية في آسيا وشبكة سكة الحديد عبر آسيا اللذين تم التوصل إليهما عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩ على التوالي، فتح للتوقيع عليه في بانكوك اتفاق بشأن الموانئ الجافة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كما تحقق تقدم في مجال شبكة طرق رئيسية عبر أفريقيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود أكثر من ٥٠ صكاً دولياً عن تيسير النقل والتجارة، بقي الانضمام إلى هذه الصكوك وتنفيذها محدودين.ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تفتقر إلى الهياكل الأساسية للطرق، الأمر الذي ينطبق بقوة أكبر على الهياكل الأساسية لسكة الحديد. ومع أن هناك زيادة في النقل الجوي فإن تكلفته مرتفعة بصورة تحد من استخدامه. وعلى الرغم من التقدم المحرز فإن البلدان النامية غير الساحلية تتخلف أيضاً من حيث توفر الاتصال عبر الانترنت وخدمة الهواتف الخلوية والهياكل الأساسية للطاقة. وفي حين أن الصادرات ارتفعت في مجملها فإن معظم الزيادة تركزت في بضعة ببلدان وهي تعتمد بقوة على السلع الأساسية. وتبلغ تكلفة التجارة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية ضعفي ما تبلغه بالنسبة لبلدان المرور العابر النامية.

٢١ - وأشار إلى أن الأولية ٤ في برنامج عمل ألماتي سلّمت بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرنامج إنما تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، غير أنها سلّمت أيضاً بأن تبعات التكلفة تتطلب دعماً قوياً من جانب شركاء التنمية. ومع أن تدفقات التمويل الإنمائي إلى البلدان النامية غير الساحلية شهدت

ارتفاعاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فإن هناك تراجعاً مثيراً للقلق في المساعدة الإنمائية الرسمية المتوقعة في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى التشديد في برنامج عمل ألماتي على الهياكل الأساسية والمرور العابر، يتعين توجيه الانتباه إلى إضافة القيمة والتنويع والتصنيع وخلق فرص العمل وبناء القدرة على الصمود. وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في فيينا، فرصة لا تتكرر أكثر من مرة في العقد الواحد لإعادة تنشيط الشراكات العالمية بهدف مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التغلب على الصعوبات التي تعترضها وحدها.

٢٢ - السيدة لونا توديلا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقالت إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة تهدد بتقويض المكتسبات المتواضعة التي تم تحقيقها في أقل البلدان نمواً. ويعتبر التنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول ضرورياً لتحقيق هدف تخريج نصف أقل البلدان نمواً من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠. وسيكون لاستعراض منتصف المدة أهمية حيوية لتقييم تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب البرنامج.

٢٣ - وتابعت قائلة إن المجموعة ترحب بالمؤتمر المقبل المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. فهذه البلدان لا تزال تشكو من الضعف أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالأزمة الاقتصادية وبتغير المناخ. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وأن يساعد على وضع الأولويات لإطار جديد شامل عملي المنحى للعقد القادم. وستوفر الأعمال التحضيرية للمؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي فرصة هامة أمام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها لتوسيع نطاق برنامج ألماتي. وتحث المجموعة شركاء التنمية على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بتوفير مساعدة مالية وتقنية كافية وموثوقة ويمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التغلب على التحديات التي تطرحها مواقعها الجغرافية.

٢٤ - السيدة ريجي (هايتي): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية فقالت إن الجماعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي خلال عام ٢٠١٣. على أن المكتسبات لا تزال هشة ومتفاوتة، فمعدلات النمو منخفضة بشكل غير مقبول كما أن معدلات الفقر مرتفعة بشكل غير مقبول، الأمر الذي يجعل تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة المقدمة لتمويل التجارة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر إثارة للقلق. وهناك تحديات إضافية تطرحها حالياً النزاعات المسلحة المختلفة، ثم مؤخراً وباء إيبولا. وهناك ضرورة إلى عمل سريع وقوي ومنسق إذا كان للبلدان النامية أن تحقق أهداف اسطنبول بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٥ - وأشارت إلى التوسع في استخدام خدمات الهواتف النقالة والانترنت فقالت إنه تطور واعد، غير أن ثلث سكان أقل البلدان نمواً فقط يتمتعون بإمكانية الحصول على الكهرباء. وتحث المجموعة على وضع برامج طويلة الأجل للطاقة وهي تؤيد مقترح الأمين العام الرامي إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا. وتغطي الزراعة ما يكاد يصل إلى ربع الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً، ويمكن لتحسين الممارسات الزراعية أن يسهم كثيراً في الحد من الفقر. ونظراً لأن أقل البلدان نمواً تغطي ملا يزيد إلا قليلاً عن ١ في المائة من لتجارة العالمية، فإن المجموعة تأسف لبطء البلدان المتقدمة في فتح أسواقها. وحثت جميع الأطراف على تنفيذ الوصول بدون رسوم جمركية وفقاً لجدول أعمال الدوحة الإنمائي.

٢٦ - وتابعت قائلة إن المؤشرات البشرية والاجتماعية لا تتحسن بوتيرة كافية، وهناك حاجة إلى عمل عاجل

لحماية المجموعات الضعيفة. وتكرر الجماعة التأكيد على دعمها للتآزر بين تنفيذ برنامج اسطنبول والجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بالصحة والصرف الصحي، فإن المجموعة تود أن تثني على الأمين العام لقبول المسؤولية الأدبية الواقعة على عاتق الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن مكافحة وباء الكوليرا في هايتي.

٢٧ - واستطردت قائلة إن هايتي، على غرار البلدان الأخرى المدرجة على قائمة أقل البلدان نمواً، تأمل في التخرج ضمن إطار زمني واقعي وهي تعمل على خلق مناخ موات للأعمال يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ظهر أنه محرك لإيجاد فرص العمل اللائق وتحسين القدرات الإنتاجية وتحقيق نقل التكنولوجيا. وترحب المجموعة بالزيادة التي طرأت على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ويسرها بشكل خاص أن ترى تدفقات هذا الاستثمار إلى أقل البلدان نمواً من البلدان الناشئة، الأمر الذي يدل على حيوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يمثل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٣، فإنه يتعين النظر إلى هذه الإحصائية في ضوء تراجع هذا الاستثمار كنسبة من تشكيل رأس المال الثابت. وأعربت عن تأييد المجموعة الكامل للمقترحات الرامية إلى مضاعفة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير الدعم للتفاوض على العقود، والتأمين على المخاطر بالتعاون مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٨ - السيدة كوتو - راميريز (كوستاريكا): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن من الأهمية بمكان خلال الفترة التي تمهد لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية البناء على الرؤية المتمثلة في برنامج عمل ألماتي وإدراج الدروس المستفادة في برنامج عمل جديد محدد زمنياً. وينبغي أن يميز البرنامج الجديد بين مسؤوليات شركاء التنمية وبلدان المرور العابر النامية وأن يعالج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعتبر الأشد خطورة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وتشمل التحديات المحددة الخاصة بهذه البلدان إمكانية الوصول بصورة أوسع من السواحل وإليها، وتنمية الهياكل الأساسية وصيانتها، وتيسير التجارة، والتحول الاقتصادي الهيكلي، وبناء القدرات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته والصمود في وجهه.

٢٩ - وتابعت قائلة إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على ضوء هذه التحديات وغيرها، تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مستوى معزز من الدعم المالي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن يبقى استمرار المساعدة الإنمائية الرسمية أحد العناصر المركزية في هذا الدعم. على أن هذه المساعدة ينبغي أن يرافقها تعاون فيما بين بلدان الجنوب كمكمل للتعاون بين الشمال والجنوب، وفق ما توخته وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٠ - السيدة كاسيس - بوتا (زامبيا): تكلمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فرحبت بالتقرير المقدم قبيل الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي الذي سيعقد في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وقالت إن المجموعة تعتقد أنه تحقق تقدم في عدد من المجالات - تنسيق السياسات والقوانين والممارسات في مجال النقل والمرور العابر و وتنفيذها؛ وتشييد الهياكل الأساسية للطرق وسكة الحديد، وإصلاحها، وصيانتها؛ وتبسيط التيسيرات الحدودية؛ وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ وزيادة التجارة؛ وزيادة الاعتراف الدولي

بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية – وأن ذلك أدى إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض.

٣١ – وتابعت قائلة إنه لا يزال هناك كثير من التحديات التي تفرض صعوبات كبيرة في وجه النمو الاقتصادي وتعيق جهود البلدان النامية غير الساحلية لبلوغ أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر. ونظراً لضعف هذه البلدان المتواصل، فإن اعتمادها على عدد قليل من السلع الأساسية التي تصدرها والأثر السلبي لتغير المناخ على القطاعات الشديدة التأثر بالمناخ، جعلاها لا تشهد إلا زيادة دنيا في نصيبها من التجارة العالمية خلال العقد الماضي. وهي تود أن يتضمن برنامج العمل الجديد قواعد مواتية للسوق تقلل من اتساع الثغرة في التجارة الدولية بين مجموعة البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من مجموعات البلدان، بما في ذلك بلدان المرور العابر النامية.

٣٢ – وأضافت إن القدرة على المنافسة وبناء القدرات في الميدان التجاري، إلى جانب تدابير ضمان التحويلات الهيكلية وإضافة القيمة والتنويع، كلها ينبغي أن تعالَج في سياق تنفيذ برنامج العقد القادم. وينبغي أن يراعي هذا البرنامج اتفاق تيسير التجارة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، وهو اتفاق وضح وحسن المواد السادسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، فيما يتعلق بحركة السلع والإفراج عنها وتخليصها الجمركي.

٣٣ – واستطردت فقالت إن البلدان النامية غير الساحلية تتوقع أن الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا ستنص أيضاً على أولويات رئيسية من قبيل الحاجة إلى التعاون على سياسات المرور العابر الأساسية بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر؛ وتشييد الهياكل الأساسية الداخلية وهياكل المرور العابر الأساسية وتحسينها؛ وتنمية هياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللطاقة وصيانتها؛ وتنويع الصادرات؛ وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الإنتاجية، بما في ذلك من خلال التصنيع؛ وتعميق التكامل الإقليمي؛ وبناء القدرة على الصمود لدى البلدان النامية غير الساحلية أمام التحديات الناشئة.

٣٤ – واختتمت قائلة إن المجموعة تحث شركاء التنمية على زيادة الدعم الذي تقدمه للبلدان النامية غير الساحلية اعترافاً باحتياجاتها المحددة.

٣٥ – السيد تين (ميانمار): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة دأبت منذ زمن طويل على دعم استخدام الولايات العالمية لدعم التي تواجه أوضاعا خاصة والتي تتعرض لتحديات إنمائية مخيفة بسبب الصعوبات وأوجه الضعف الهيكلية المتأصلة فيها. وتضم الرابطة بلداناً من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، وهي لذلك تعرف كل المعرفة المسائل الأساسية الشديدة الخطورة بالنسبة للتنمية المستدامة، والتي تتطلب التمويل، سواء من المصادر التقليدية ومن المصادر المبتكرة.

٣٦ – وأشار إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، فقالت إنه سيكون خطوة كبرى نحو قمة أيلول/سبتمبر القادم التي ستضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الأهمية بمكان، قبل هذا التجمع الهام، إجراء تقييم للمبادرات السابقة. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية بالنسبة لجميع البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وتحث الرابطة شركاءها الإنمائيين على بذل مزيد من الجهود للوفاء بتعهداتها. على أن هذا التمويل لا يشكل إلا جزءاً من القصة، ولا تزال هناك ثغرات هامة تتعلق بتنفيذ البرامج الهامة الأخرى.

٣٧ - وأوضح أنه لم يتحقق إلا ما قلّ من التقدم في الترويج لبناء القدرات، مما يشكل حاجة حاسمة بموجب برنامج عمل اسطنبول. ولذا فإن أمم الرابطة ترحب بالنتائج الناجحة التي خلص إليها المؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، والذي عقد في كوتونو في بنن في وقت سابق من هذا العام، وهم يأملون في أن تؤدي وثيقتها الختامية، خطة كوتونو، إلى تشكيل شراكات جديدة لبناء القدرات الإنتاجية.

٣٨ - وتابع قائلاً إن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي كان هو أيضاً متفاوتاً، مع أن جميع البلدان النامية غير الساحلية سجلت نمواً اقتصادياً أشد سرعة وزيادة في التجارة خلال العقد الماضي. ولذا فإن الرابطة تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المقبل للبلدان النامية غير الساحلية في فيينا. وتأمل الرابطة في أن يبني مؤتمر فيينا على أحكام صفقة بالي التي اعتمدها المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن يعزز تلك الأحكام، لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية معاً. وبنفس الروح، تثني الرابطة على النجاح الذي حققه المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد مؤخراً وهي تدعم مسار ساموا، الذي أعاد التأكيد على الوضع الخاص للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٣٩ - وأضاف إن الرابطة تدعو إلى تجديد التزام جميع أصحاب المصلحة في التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدعم الأهداف الإنمائية للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وهي تساند إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى يقوم بتحديد وظائف مصرف التكنولوجيا المقترح لأقل البلدان نمواً، وهيكله وتمويله، وهو مصرف تأمل الرابطة في أن يساعد على تحويل اقتصادات تلك البلدان من خلال إحداث قفزة تكنولوجية نوعية.

٤٠ - واستطرد فقال إن جميع البلدان الثلاثة الأعضاء في الرابطة والمدرجة على قائمة أقل البلدان نمواً تسير نحو التخرج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، فإن الرابطة نفسها تسير نحو مزيد من التكامل الإقليمي. وتعمل الرابطة، منطلقة من هدف الترويج لنمو اقتصادي أكثر إنصافاً والحد من التفاوت الاقتصادي بين أعضائها، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الإقليم ككل على المنافسة، على تحويل نفسها في عام ٢٠١٥ لتصبح سوقاً مشتركة لأمم جنوب شرق آسيا. واختتمت قائلة إن الرابطة ترحب باستمرارِ الدعم من جانب شركائها في الحوار والأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين، في مسيرتها نحو التكامل الإقليمي الكامل ونحو التنمية المستدامة.

٤١ - السيد مسوسا (ملاوي): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن أفريقيا تضم أكثر ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً و ١٦ من البلدان النامية غير الساحلية و٦ من الدول الجزرية الصغيرة النامية وعدة بلدان خاضعة للنزاع أو تمر في مرحلة ما بعد النزاع. وأشار إلى المبادرات الدولية الكثيرة التي رمت إلى معالجة التحديات الخاصة التي تكتنف البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، فقال إن المجموعة الأفريقية تحث اللجنة على النظر في جميع تلك الفئات في إطار البند ٢٢ من جدول الأعمال في الدورات القادمة.

٤٢ - وتابع قائلاً إن أفريقيا، في حين أنها قطعت خطوات هامة نحو أهداف القارة ككل والمتمثلة في مزيد من التعاون والتكامل الإقليميين وسجلت نتائج مدهشة فيما يتعلق بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الإنجازات في ميدان التعليم وفي المساواة بين الجنسين، فإن التقدم المحرز لا يزال متفاوتاً. وعلى الرغم من معدلات التسجيل المدارس، وهي معدلات آخذة في الارتفاع، فإن جودة التعليم لا تزال تعتبر مشكلة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في التلقيح وفي وقف

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن التقدم المحرز في الأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة، من قبيل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية والحصول على الصرف الصحي، لم يكن كافياً لتحقيق أهداف عام ٢٠١٥. وتعتبر أوجه عدم مساواة مستمرة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية جزءاً كبيراً من أسباب تباطؤ القارة في تحقيق التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية في ميدان الصحة.

٤٣ - وأشار إلى أن مما له أهمية حيوية بالنسبة لأفريقيا التركيز في السير قدماً على المجالات التي يمكن أن يكون لها أثر حافز على التنمية ككل، ومعالجة الأمور غير المنتهية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل القضاء على الفقر التحدي العام الأكبر وسيكون شرطاً لا غنى عنه للتنمية المستدامة. وأعلن أن أفريقيا مصممة على إنهاء الفقر بجميع أشكاله وعلى تحقيق قارة تتمتع بالتكامل والرخاء والاستقرار والسلام، بما يتفق مع خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة الأفريقية مصممة على القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال الترويج للزراعة المستدامة. إذ ليس من المقبول أن يتعرض ٢٢٧ مليون أفريقي للجوع المميت في وقتت تتوفر فيه لدى القارة إمكانية إطعام نفسها بل والعالم كله. وتنفق أفريقيا نحو ٤٣ بليون دولار سنوياً على استيراد الأغذية - وهي موارد يمكن أن تنفق على تنفيذ برامج التنمية. وفي هذا السياق، وبنهاية سنة الزراعة في أفريقيا عام ٢٠١٤ في ملابو بغينيا الاستوائية في حزيران/يونيو، رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي، احتفالاً بإعادة تشغيل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اعتمدوا إعلان ملابو بشأن تسريع النمو والتحويل الزراعي من أجل الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش.

٤٤ - وأضاف إن البلدان الأفريقية أعادت مراراً وتكراراً تأكيد التزامها بالتصنيع كأداة شديدة القوة لديها الإمكانات لتوليد النمو الاقتصادي وخلق العمالة المنتجة وإخراج الملايين من دائرة الفقر. ويمكن للتصنيع، من خلال خلق الثروة وفرض الضرائب أن يعزز حشد الموارد الداخلية، مما سيساعد على تحقيق أهداف التنمية. على أن المجموعة الأفريقية تعتقد أن لتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية أهميته الحاسمة هو أيضاً، نظراً لأن حصة أفريقيا من التجارة العالمية لا تزيد على ٣ في المائة. وينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تدابير للحد من تشوهات التجارة، بما في ذلك إعانات دعم الزراعة، بغية تحسين إمكانية وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق وتعزيز بناء القدرات التجارية، بما في ذلك تنويع الصادرات وتنمية التجارة ضمن كل إقليم.

٤٥ - وبالروح نفسها، تدعو المجموعة الأفريقية المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لتنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب برنامجي عمل اسطنبول وألماتي، وكذلك للوفاء بالتعهدات المتبقية من المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزال تعتبر المصدر الأكبر للتمويل الخارجي في أقل البلدان نمواً. وذكّر البلدان المتقدمة بإعلان هونغ كونغ الوزاري والمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في بالي عام ٢٠١٣، فقال إن المجموعة ترحب أيضاً بخطة كوتونو المعتمدة في تموز/يوليه في الاجتماع بشأن الشراكات لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، والتي أبرزت الدور الحاسم الذي تؤديه في مجال بناء القدرات الشراكات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وغير ذلك. كما ترحب المجموعة باعتماد مسار ساموا، الذي أعاد التأكيد على الوضع الخاص للدول النامية الجزرية الصغيرة وتبنى الشراكات بشكليها التقليدي والناشئ. وأضاف إن المجموعة

تدعو إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وتشدد على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للتحديات التي تعترض سبيل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولأولوياتها، في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - واختتم مؤكداً على الأهمية الكبرى لإضافة قضية أخرى إلى قضايا التنمية الأفريقية الخاصة بالقارة ككل، ألا وهي كون أكثر من ٢٠٠ مليون أفريقي يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع أو خارجة منه. وتواجه هذه البلدان مجموعة من التحديات فريدة من نوعها وتتطلب مساعدة خاصة للتمكن من الانتقال بصورة سلسة من الإغاثة إلى التنمية المستدامة. وأفريقيا مصممة على التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وعلى تقوية آلياتها المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية بغية تحقيق قارة متكاملة ومزدهرة وسلمية تتحرك بفعل أبنائها أنفسهم وتعتبر قوة دينامية على المسرح العالمي.

٤٧ - السيد زينسو (بنن): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن النمو في هذه البلدان، على الرغم من تحقيق بعض التقدم، لم يعد بعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، كما لم تتمكن المجموعة ككل من الدخول في سلاسل القيمة العالمية بصورة مفيدة. ومع جمود التقدم نسبياً في الحد من الفقر وسوء التغذية ووفيات الأم والطفل النفاسية، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال شديدة الضعف أمام الصدمات، وأحدثها تفشي فيروس إيبولا على نطاق واسع، مما دفع النظم والهياكل الأساسية الصحية في غرب أفريقيا إلى حافة الانهيار. وكانت خطة عمل اسطنبول قد ألزمت شركاء التنمية بدعم مرافق تخفيف وطأة الأزمات والصمود أمامها، غير أن من الملح الآن إنشاء صندوق مخصص لهذا الغرض. كما ينبغي استحداث آلية أقوى للتنسيق بين الوكالات لمعالجة حالات الطوارئ الصحية في أقل البلدان نمواً.

٤٨ - وتابع قائلاً إن بنن في أوائل السنة استضافت، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، الاجتماع الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وهو اجتماع واسع يعقد للمرة الآولى وقد جمع ممثلي أقل البلدان نمواً ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وكلا القطاعين الخاص والعام بغية التركيز على تنفيذ خطة اسطنبول. وشددت خطة كوتونو على الحاجة إلى الابتكار في مجال التكنولوجيا وإلى نقل التكنولوجيات مع تحرك أقل البلدان نمواً باتجاه الاكتفاء الذاتي. ومن الأهمية بمكان في هذا الاتجاه أن يكون هناك في جدول أعمال الجمعية العامة بند مختص بكل من موضوع بناء القدرات وموضوع إنشاء مصرف التكنولوجيا المقترح، والذي وافقت تركيا على استضافته.

٤٩ - وأضاف إن أقل البلدان نمواً، للتمكن من مضاعفة نصيبها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠١٢٠، تحتاج إلى تخفيض اعتمادها على السلع الأساسية وأن تنوع قاعدة صادراتها. ويمكن تحقيق هذا الهدف الطموح بأمور منها تنفيذ الوصول الدائم إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص، والتخلص من الحواجز العشوائية غير الجمركية، وتعزيز موارد المعونة المقدمة لتمويل التجارة بتحديد نسبة مئوية دنيا مستهدفة، إلى جانب وضع سياسات واستراتيجيات تعزز الإنتاجية والتنوع الرأسي فضلاً عن ضمان إضافة القيمة وزيادة الاحتفاظ بالقيمة.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يزيد شركاء التنمية إلى أكثر من ٥٠ في المائة نصيبهم من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نمواً، وفق ما تم الاتفاق عليه في خطة اسطنبول. وبالإضافة إلى تقديم إعفاء كامل من الديون

فإن على هؤلاء الشركاء أن يزيدوا على الفور تمويلهم المستند إلى المنح والتساهلي لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين. ولتدابير الدعم الخاصة أهمية أساسية لتمكين أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الأسواق المالية غير التساهلية، وهي أسواق استُبعدت هذه البلدان منها كلياً. وكجزء من نظام للترويج للاستثمار الاستراتيجي العام، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التدابير والآليات المتينة، بما في ذلك التأمين والضمانات والبرامج المالية التفضيلية. ولذا فإن المجموعة تدعم توصية الأمين العام التي تقضي بإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وهي تحث الجمعية العامة على اتخاذ التدابير في هذا الصدد في دورتها الحالية. كما تحث المجموعة الجمعية العامة على الإذن بإجراء استعراض منتصف المدة لخطة عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦، مما يفسح المجال أمام الإدماج الكامل لنتائج الاستعراض الجديدة في أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥١ - السيد بيفيليا زامبييتي (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة، الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ والبلد المشترك في عملية الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وإضافة إلى ذلك أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فكرر الإعراب عن التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول والترويج لتسريع تنفيذه من خلال التعاون الثنائي والثلاثي. ويتطلع الاتحاد الأوروبي قدماً إلى استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦. وستبقى أقل البلدان نمواً مستفيدة من الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية وبدون حصص، مما ينطبق على جميع المنتجات ما عدا الأسلحة وذلك في إطار النظام المعمم للأفضليات الذي تم إصلاحه ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، يلتزم الاتحاد الأوروبي أيضاً بدعم أقل البلدان نمواً فيما يتعلق باستراتيجياتها للتخرج من هذه الفئة وهو يحث الشركاء الآخرين على القيام بذلك.

٥٢ - وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي الذي سيعقد في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يُنتظر أن يركز على الاختناقات التي تعهم أقل البلدان نمواً تحديداً، بما في ذلك المرور العابر والنقل وتكاليف المعاملات التجارية، وكذلك تيسير التجارة والتكامل الإقليمي. ومن الأهمية بمكان التشديد على الأوضاع الخاصة لأشد البلدان ضعفاً والحاجة إلى القيام بصورة جماعية بضمان تغطية ملائمة لشواغلها التي انعكست في خطتي اسطنبول وألماتي، وذلك في عمل اللجنة قبل انعقاد القمة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٥٣ - السيد زيلنر (البرازيل): قال إن بإمكان المبادرات الثنائية والإقليمية أن تيسر تنفيذ برنامج عمل اسطنبول دون التركيز بصورة مباشرة على التجارة. وكجزء من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشارك بلاده في عدد من المبادرات مع البلدان النامية، وخصوصاً مع أقل البلدان نمواً، وهي مبادرات ترمي إلى تحسين كل من التكامل الإقليمي والاقتصاد العالمي ككل.

٥٤ - وأشار إلى أن الوكالة البرازيلية للتعاون، بالاشتراك مع المعهد البرازيلي للبحوث الزراعية، تعمل على تنمية صناعة القطن في بلدان مشروع "القطن-٤"، وهي بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي، وكذلك توغو، بالمساعدة على زيادة الإنتاجية والمحاصيل بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في غرب أفريقيا. وقد دخل المشروع الآن في مرحلته الثانية بعد إنشاء مزرعة نموذجية في مالي، وهي مزرعة يعمل فيها بصورة مشتركة أخصائيون في علم الأحياء برازيليون وأفارقة، وهو يركز الآن على بناء القدرات ونقل

التكنولوجيا على طول سلسلة القيمة الخاصة بالقطن. وتم تمويل معظم العمل بأموال تلقتها البرازيل من الولايات المتحدة على سبيل سداد مدفوعات نجمت عن نزاع تجاري ثنائي في منظمة التجارة العالمية يتعلق بإعانات الدعم المدفوعة لمزارعي القطن في الولايات المتحدة.

٥٥ - وتابع قائلاً إن البرازيل، بأسلوب مماثل، تعمل على بناء مصنع للأدوية الجنيسة العامة في موزامبيق لا يقتصر على إنتاج الأدوية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وارتفاع الضغط وفقر الدم والداء السكري وحدها، فهو جزء من مشروع أكبر يشمل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات ويهدف إلى تنمية صناعة أدوية جنيسة في القطاع العام في موزامبيق.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن البرازيل، كبلد عبور هام بالنسبة لباراغواي غير الساحلية، يشارك في سلسلة من مشاريع التكامل في أمريكا الجنوبية يجري تمويلها تحت مظلة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. والمشاريع هذه مصممة لإنشاء طرق تربط بين باراغواي وبوليفيا وموانئ في البرازيل والأرجنتين وشيلي وأوروغواي، وكذلك لإنشاء وصلات للطاقة بين سد إيتايبو والحدود بين البرازيل وباراغواي، وقد تلقت أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من صندوق التغطية الهيكلية التابع للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. كما تدرس البرازيل مشروعاً تابعاً لباراغواي لمد خط أنابيب يربط أسنسيون والميناء البرازيلي باراناغوا، وهو مشروع يرمي إلى خفض تكلفة حصول باراغواي على الوقود المستورد ويوفر لها قناة لتصدير جزء من إنتاجها من الوقود الإحيائي.

٥٧ - واختتم قائلاً إن البرازيل يعتقد، في سياق التنمية المستدامة الطويلة الأجل، أن المشاريع المتعلقة بتكامل الهياكل الأساسية ينبغي أن تحظى بمعاملة خاصة متمايزة لدى المصارف الإنمائية الدولية والمؤسسات المالية.

٥٨ - السيدة غوبالاكريشنان (ماليزيا): كررت ما قاله متحدثون سابقون فأعربت عن ترحيبها بالمؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والذي عقد مؤخراً في كوتونو في بنن، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في أيلول/سبتمبر في ساموا، وبمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد قريباً في فيينا. وستسهم الوثائق الختامية للمؤتمرات الثلاثة جميعها في التنفيذ الناجح لبرنامجي عمل اسطنبول وألماتي.

٥٩ - وتابعت قائلة إن ماليزيا تلتزم منذ عهد بعيد بتقديم المساعدة الإنمائية، ولاسيما من خلال برامج تشدد على دور الملكية الوطنية والقيادة الوطنية في صوغ الأولويات لتصميم المشاريع. ومن خلال البرنامج الماليزي للتعاون التقني، تلقى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مشارك من ١٤١ بلداً نامياً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تدريباً لبناء القدرات التقنية منذ عام ١٩٨١. وخلال المؤتمر الذي انعقد مؤخراً في ساموا، تعهدت ماليزيا بتقديم مليون دولار من خلال برنامجها للتعاون التقني لدعم برامج الدورات والتدريب في مبادين الإدارة العامة والتنظيم، والسياحة، والبيئة، وغيرها. وستواصل تقاسم خبرتها الإنمائية مع أقل البلدان نمواً ولاسيما في ميداني القضاء على الفقر وبناء القدرات على المستوى الإقليمي والدولي.

٦٠ - السيدة ديرديريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اهتمام اللجنة باحتياجات أفقر البلدان وأقل البلدان نمواً ينبغي ألا يقتصر على بند جدول الأعمال الذي يُنظر فيه حالياً. وينبغي على اللجنة أن تركز على الاحتياجات المحددة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في جميع مناقشاتها المتعلقة بالمسائل الشاملة المتصلة بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر المدقع والتنمية المستدامة.

٦١ - وتابعت قائلة إن تقديم الدعم للأشد حاجة يبقى أولوية لدى الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠١٣، قدمت الولايات المتحدة إلى أقل البلدان نمواً ما يقدر بـ ٨,٤ بلايين من الدولارات كمساعدة إنمائية رسمية. على أن من الأهمية تحريك المناقشة لتتجاوز مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وبرامج المساعدة التقليدية للتنمية الاقتصادية. ويكتسي أهمية قصوى الاعتراف بآثار النزاع في حبس أفقر البلدان في مستويات دنيا من التنمية. وبحلول عام ٢٠١٥، سيكون أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع موجودين في مناطق متأثرة بالنزاع وبالعنف المزمن. ومن المتوقع أن يتكثف هذا الاتجاه. فبحلول عام ٢٠٢٥، سيكون أكثر من ٨٠ في المائة من السكان الفقراء باستمرار يعيشون في ظروف كهذه. إن العنف والنزاع، بالإضافة إلى التسبب بأضرار مادية وإضعاف رأس المال البشري والاجتماعي، يخلقان غموضاً حول المستقبل ويقوضان الثقة التي تعتبر ضرورية للنشاط الاقتصادي والدعم الاجتماعي.

٦٢ - وأضافت إنه على الرغم من حالات النزاع وما بعد النزاع، فإن التقدم الكبير الذي تحقق في أقل البلدان نمواً يتطلب استمرار الدعم للحكم الشفاف الخاضع للمساءلة وللترويج لنمو منصف شامل للجميع حقاً يتيح لجميع أعضاء المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المحرومة، أن تساهم في التنمية وأن تشارك في فوائدها. وتعلق أهمية كبرى على خلق بيئات مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومواتية للاستثمار. وقد حققت أقل البلدان نمواً التي شددت على المسائلة والشفافية بغية اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر نجاحاً أكبر في تعبئة التمويل الداخلي. وأعربت عن التزام الولايات المتحدة العميق بمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساعدة الثنائية التي تشمل برامج التمويل التفضيلية وائتمانات التصدير وأدوات إدارة المخاطر والتمويل المشترك ورأس المال الخاص. كما ترحب بلادها بالمناقشات حول الآليات الممكنة للمساعدة على تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نمواً، وكذلك لتشجيع إقامة تواصل شبكي عالمي بين الباحثين ومؤسسات البحوث.

٦٣ - وتشيد الولايات المتحدة بقيادة مجموعة أقل البلدان نمواً والأصوات البناءة فيها خلال السنة الماضية وما تقوم به من أنشطة الدعوة من أجل خطة تنمية طموحة عالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهي تتطلع قدماً إلى العمل مع هذه البلدان وجميع الشركاء الآخرين لضمان إنجاح استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦. وترحب بلادها بالتخرج الوشيك لكل من أنغولا وكيريباتي من وضع أقل البلدان نمواً، وهي تثني على البلدان الأخرى التي أعلنت خططها للتخرج خلال السنوات المقبلة. وعلى غرار متكلمين سابقين، شددت على أهمية ضمان الانتقال السلس لضمان ألا يؤدي ذلك التخرج إلى تغير مفاجئ أو معطل في اقتصاد البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، يلعب التخطيط المسبق بين المانحين والمتلقين دوراً حاسماً. ويمكن للأمم المتحدة، وخصوصاً مكتب الممثل السامي، أن تساعد أقل البلدان نمواً في مجال التخطيط الاستراتيجي للتخرج وأن تقدم ما يلزم من دعم.

٦٤ - واستطردت قائلة إنه في حين أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات حقيقية تماماً، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد قريباً سيجري في وقت ملائم وسيوفر تحديثاً هاماً لبرنامج عمل ألماتي الذي ينبغي الحفاظ على ما فيه من تركيز. وفي حين أن البلدان النامية غير الساحلية حققت في المتوسط معدل نمو سنوي بنسبة ٦ في المائة وزيادة في التجارة تعادل سبعة أضعاف القيمة الاسمية لتلك التجارة، فإن الوثيقة الختامية التي تجري مناقشتها حالياً ينبغي أن

تستهدف النتائج العملية التي تنشط القدرة الإنتاجية وتنوع الصادرات وتعزز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والداخلية.

٦٥ - السيد بهاتراي (نيبال): قال إن بلده بلد جبلي من البلدان النامية غير الساحلية وهو في حالة خروج من النزاع. وإضافة لذلك، يقع بلده في إقليم معرض بشدة للزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية ولتحديات تغير المناخ القوية. وينطوي كل واحد من هذه الأوضاع المنفصلة، وجميعها معاً، على تكاليف باهظة. ويتسبب ذلك كله في جعل الاقتصاد ضعيفاً لدرجة تثير الجزع. وعلى الرغم من التحديات فإن نيبال تكافح في سبيل بناء قدرتها الإنتاجية وتنمية مواردها البشرية والطبيعية وتخفيف وطأة ضعفها الهيكلي، وذلك بهدف التخرج من وضع أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٢. ولذا فإنها تعلق أهمية حيوية على جدول الأعمال الذي تجري مناقشته حالياً.

٦٦ - وتابع قائلاً إن نيبال، في حين أنها تسلم بأن البلدان تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها الخاصة، تدرك أنها تعتمد على مساعدة المجتمع الدولي في التخفيف من محنتها. على أن التعهدات والبرامج العديدة، بما فيها برنامجا عمل اسطنبول وألماتي لم يحققا شيئاً يذكر وذلك بسبب الافتقار إلى التنفيذ. كان التنفيذ، بدون الموثوقية والاستدامة والقدرة على التنبؤ، غير متسق، وخلّف البلدان الضعيفة، ومنها نيبال، ولديها من أسباب القلق أكثر مما لديها من أسباب السرور. فقد تلاشى التفاؤل الذي رافق عملية وضع الأهداف الإنمائية للألفية منذ ١٦ سنة. ومع بقاء سنة واحدة حتى الموعد النهائي للتنفيذ، فإن غالبية أقل البلدان نمواً، بما في ذلك كثير من البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ستبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف، وذلك لأن الصعوبات الهيكلية العميقة الجذور وأوجه الضعف المحددة التي تعترض سبيلها لا تزال تنتظر معالجتها بصورة كافية. ويواصل نصف سكان أقل البلدان نمواً تقريباً العيش في فقر مدقع، كما أن ثمار التنمية التي تم اكتسابها بمنتهى المشقة لا تزال بعيدة عن المتناول بسبب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وبطء نمو الخدمات والنقص الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية، وجميعها عوامل زاد من تعقيدها الأثر السلبي غير المتناسب الناجم عن تغير المناخ.

٦٧ - وأوضح أنه، مع ذلك، لا يزال من الممكن تصحيح هذا الاتجاه فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً وذلك عن طريق التنفيذ الكامل والسريع والفعال لبرنامج عمل اسطنبول. وتحث نيبال شركاء التنمية الدوليين لا على الوفاء بتعهداتهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية فقط، بل على توسيع نطاق التزاماتها الخاصة بالمعونة لتصل إلى ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي وعلى مواءمة ما تقدمه من مخصصات مع أولويات أقل البلدان نمواً، مع التركيز بصورة خاصة على بناء القدرات الإنتاجية. كما أن مصرف التكنولوجيا المقترح سيساعد أيضاً على تنفيذ هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في تخرج نصف أقل البلدان نمواً من هذا الوضع بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، ستستضيف نيبال مؤتمر آسيا والمحيط الهادي الوزاري لأقل البلدان نمواً في كاتمندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وذلك بتعاون وثيق مع مكتب الممثل السامي.

٦٨ - واستطرد قائلاً إن البلدان النامية غير الساحلية، لكونها نائية ولافتقارها إلى منفذ إلى البحر، تواجه أعباء إضافية تجعل تكلفة التنمية أعلى بنسبة ٢٠ في المائة من تكلفتها في بلدان المرور العابر المجاورة لها وتضاعف أسعار صادراتها. وقد آن الأوان لتحويل تحديات كونها حبيسة الداخل لتصبح حلولاً تقوم على ”ترابط الأراضي“، وهو ما يتطلب إقامة شراكات جديدة بين البلدان غير الساحلية

وبلدان المرور العابر المجاورة لها وشركاء التنمية. وتأمل نيبال أن تعالَج هذه الإمكانيات بصوره استراتيجية في مؤتمر استعراض برنامج عمل ألماتي الذي سينعقد في فيينا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي إدماج وثيقة ذلك المؤتمر الختامية في إطار التنمية العالمية الناشئ.

٦٩ - ومن الأهمية الحيوية أن نضمن أن تراعي أهداف التنمية المستدامة والأدوات المصممة لدعمها، بما في ذلك تمويل التنمية المستدامة، وآلية لتيسير إطار نقل التكنولوجيا، والاتفاق الجديد بشأن تغير المناخ، على نحو كامل الاحتياجات الخاصة لأشد البلدان ضعفاً. فمن شأن الفشل في ذلك أن يمنع المجتمع العالمي من تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. كما أن أية خطة للتنمية لا تشمل الشرائح الأشد حاجة في العالم ستبقى منقوصة بل من الممكن أن تفقد مشروعيتها.

٧٠ - السيد ساريز (ملديف): تكلم على غرار المتكلمين السابقين فقال إن ملديف، البلد الأرخبيل الذي يضم ١،١٩٠ جزيرة صغيرة، يدرك حق الإدراك التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً. ويشعر بلده بالفخر لتخرجه من وضع أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، غير أنه بات الآن يواجه خطر الانتكاس في بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية الأساسية لديه. ونظراً لعدم وجود أية شبكة للدعم الانتقالي من جانب المجتمع الدولي فقد نشأت مجموعة من مشاكل ما بعد التخرج: فقد جفت ينابيع المساعدة الإنمائية الرسمية بالكامل، وفرضت الأسواق الرئيسية حواجز جمركية وغير جمركية أمام منتجات ملديف، و لم تعد البلاد تتمتع بإمكانية الحصول على التمويل التساهلي من المؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن تكون تجربة بلده سبباً لإعادة تفكير المجتمع الدولي في إستراتيجيته المتعلقة بالخرجين القادمين. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان مراعاة أن المؤشرات المستخدمة حالياً في عملية التخريج، من قبيل الناتج المحلي الإجمالي، لا تعطي رؤية شاملة للتقدم في أي مجتمع.

٧١ - وأشار إلى أن ملديف، كدولة جزرية صغيرة، تواجه نفس التحديات التي تواجهها البلدان النامية الأخرى، من قبيل الاعتماد المفرط على الواردات، سواء من حيث السلع أو الخدمات، وهو ما يعيق وفورات الحجم. على أنها تواجه أيضاً أوجه ضعف خاصة بها لكونها بلداً نائياً ولتشتت أراضيها ولأن ٨٠ في المائة من اليابسة لا يرتفع إلا متراً واحداً فوق سطح البحر. وتشكل مشاكل تغير المناخ وما يرتبط بذلك من ارتفاع منسوب مياه البحر وابيضاض الشعب المرجانية وتعرية السواحل وتزايد عدد الكوارث الطبيعية، تهديداً متنامياً لبقاء البلد وهي تتطلب استراتيجيات جديدة لبناء القدرة على الصمود.

٧٢ - ونبه إلى أن الأوضاع الخاصة إنما تتطلب حلولاً خاصة. وقد لفت دعا المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد مؤخراً في ساموا، أنظار العالم إلى أوجه الضعف التي تتصف بها هذه الدول وحدها. ووضعت الوثيقة الختامية التي تمخض عنها المؤتمر، وهي "مسار ساموا"، رؤية جديدة للتنمية المستدامة فيها. وعملاً على الدفع قدماً بذلك الاعتراف ومع مشارفة سنة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الانتهاء، تحث ملديف الأمم المتحدة على استحداث فئة جديدة تشابه تلك التي استحدثتها منظمة التجارة العالمية، وهي الاقتصادات الضعيفة. وتعترف هذه الفئة والتي يمكن أن تتداخل، أو ألا تتداخل، مع أقل البلدان نمواً، بأوجه الضعف المتأصلة المرتبطة بالبلدان الصغيرة الاقتصاد، وهي تقدم فوائد تجارية خاصة لبلدان من قبيل ملديف.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي يشهد زيادة في الوعي بأوجه الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة

وبالتدابير اللازمة لمساعدتها على بلوغ التنمية المستدامة. وأعرب عن أمل بلده في يبقى المجتمع الدولي على التزامه بهذا الهدف.

٧٤ - السيدة الحسن (السودان): قالت إن البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة تحتاج إلى المساعدة الدولية إذا كان لها أن تحقق أهداف التنمية المستدامة المقترحة ويتعين إنشاء شراكات جديدة للتمكن من تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها برنامج عمل اسطنبول. وينبغي على الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يساعد أقل البلدان نمواً على بناء القدرات والوصول إلى الأسواق. وينبغي على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية وإلغاء الديون ونقل التكنولوجيا.

٧٥ - وتابعت قائلة إن المجاعة تعتبر مشكلة كبرى في البلدان التي تفتقر إلى القدرة على الاستثمار في الزراعة وتعتمد على الواردات. ويشكل الجفاف والتصحر المرتبطان بتغير المناخ تحدياً خطيراً، وأعربت في هذا الصدد عن دعم المقترحات التي تمخضت عنها قمة المناخ المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ فيما يتعلق بالترويج للاقتصاد الأخضر والحد من الانبعاثات الكربونية.

٧٦ - وأوضحت أن بلدها عانى الأمرَّين من جراء النزاع الداخلي والديون المرهقة. وقد فقد ثلث أراضيه وثلاثة أرباع موارده النفطية نتيجة لعملية السلام الأخيرة. واختتمت مطالبة المجتمع الدولي برفع العقوبات الاقتصادية الأحادية الطرف التي خلفت آثاراً سلبية حادة على الجهود الإنمائية في بلدها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.